الهيئة العامة للرقابة المالية
Egyptian Financial Supervisory Authority

السادة/ قطاع الأسواق المالية والاستثمار ببنك مصر
١٥١ ش محمد فريد القاهرة

الموضوع: نشرة الاكتتاب المحدثة في ضوء اتمام **اجراءات توفيق اوضاع صندوق استثمار بنك مصر الثالث ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري – اكستريور سابقا طبقاً للقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بموجب قرار جماعة حملة الوثائق في ٢٠١٥/٢/٢٥**

تحية طيبة ... وبعد

بالإشارة إلى موافقة جماعة حملة وثائق **صندوق استثمار بنك مصر الثالث ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري – اكستريور سابقا المنعقدة في ٢٥/ ٢ / ٢٠١٥** والمعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية في إطار توفيق اوضاع الصندوق وفقا لتعديلات اللائحة التنفيذية والصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤

وبناءا على ما قدم من سيادتكم وتحت مسئوليتكم من نشر التعديلات بجريدتين بتاريخ ٢٠١٧/١/١٤، يرجى العلم بانه قد تم احاطة الهيئة بما تم اتخاذه لاستكمال اجراءات توفيق الاوضاع طبقا لتعديلات اللائحة التنفيذية للقانون ١٩٩٢/٩٥ الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤،
كما تجدر الاشارة الى انة **قد تم احاطة الهيئة بالنسخة المحدثة من نشرة الاكتتاب المحدثة ويتعين الافصاح عنها لحملة الوثائق على الموقع الالكترونى الخاص بالصندوق طبقا لمتطلبات المادة ١٤٦ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٩٩٢/٩٥ على النحو المرفق بكتاب الهيئة، مع الاخذ في الاعتبار ما تم تصويبه بالنسخة المرفقة بشأن:**

١- ان تقتصر استثمارات الصندوق على الاوراق المالية المقيدة باحدى البورصات المصرية فقط، وبالتالي تم حذف كل ما يخص الاستثمارات غير المقيدة
٢- اضافة اقرار استقلالية امين الحفظ في ضوء ضوابط قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٢٠١٤/٤٧
٣- تحديد يوم الشراء والاسترداد الفعلي وهو اخر يوم عمل مصرفي من الاسبوع
٤- التزام شركة خدمات الادارة بتقييم الوثائق مع مراعاة ضوابط التقييمة الصادرة بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١٤

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريرا في ١٥ / ٨ /٢٠١٧

د/ سيد عبد الفضيل
رئيس
الادارة المركزية لتمويل الشركات

٢٨ ش طلعت حرب - القاهرة
رقم بريدي : ٢٥٤٥٠
تليفون: ٢٥٧٥٨٨٠٧ - فاكس: ٢٥٧٥٨٥٨١

٢٠ ش عماد الدين - القاهرة
رقم بريدي : ١١١١١
تليفون: ٢٥٧٩٢٣٤٠ - فاكس: ٢٥٧٤٥٥٩٨

القرية الذكية، مبنى ١٣٦ - ب، الجيزة
رقم بريدي: ١٢٥٧٧
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ - فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٧

مصر المالية للإستثمارات ش م م
MISR CAPITAL INVESTMENTS S.A.E

بنك مصر
BANQUE MISR
نعمل معاً لخير بلدنا

الهيئة العامة للرقابة المالية
صادر رقم:
التاريخ
المرفقات:

نشرة إكتتاب
صندوق إستثمار بنك مصر الثالث
(إكستريور سابقاً)
ذو العائد التراكمى والتوزيع الدورى

يوليو ٢٠١٧

الرقابة المالية

البند الأول – محتويات النشرة		الصفحات
البند الثاني	تعريفات هامة	صـ٣-٤
البند الثالث	مقدمة وأحكام عامة	صـ٤
البند الرابع	تعريف وشكل الصندوق	صـ٤-٥
البند الخامس	مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه	صـ٥
البند السادس	هدف الصندوق	صـ٥
البند السابع	السياسة الإستثمارية للصندوق	صـ٥-٦
البند الثامن	المخاطر الإستثمارية	صـ٦-٧-٨
البند التاسع	الإفصاح الدورى عن المعلومات	صـ٨
البند العاشر	نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة	صـ٨
البند الحادى عشر	أصول الصندوق وإمساك السجلات	صـ٨-٩
البند الثانى عشر	الجهة المؤسسة للصندوق	صـ٩-١٠
البند الثالث عشر	الجهة المسئولة عن تلقى طلبات الإكتتاب والإسترداد	صـ١٠
البند الرابع عشر	مراقبا حسابات الصندوق	صـ١٠-١١
البند الخامس عشر	مدير الإستثمار	صـ١١-١٢
البند السادس عشر	شركة خدمات الإدارة	صـ١٢-١٣
البند السابع عشر	الإكتتاب فى الوثائق	صـ١٤
البند الثامن عشر	أمين الحفظ	صـ١٤-١٥
البند التاسع عشر	جماعة حملة الوثائق	صـ١٥
البند العشرون	شراء / إسترداد الوثائق	صـ١٥-١٦
البند الحادي والعشرون	الإقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد	صـ١٦
البند الثاني والعشرون	وسائل تجنب تعارض المصالح	صـ١٦
البند الثالث والعشرون	التقييم الدورى	صـ١٦-١٧
البند الرابع والعشرون	أرباح الصندوق والتوزيع	صـ١٧-١٨
البند الخامس والعشرون	إنهاء الصندوق وتصفيته	صـ١٨
البند السادس والعشرون	الأعباء المالية	صـ١٨-١٩
البند السابع والعشرون	أسماء وعناوين مسئولى الإتصال	صـ١٩
البند الثامن والعشرون	إقرا الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار	صـ١٩
البند التاسع والعشرون	إقرار مراقبى الحسابات	صـ١٩

البند الثاني: تعريفات هامة

القانون:
قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ واللائحة التنفيذية وتعديلاته والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

اللائحة التنفيذية:
اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ وفقاً لأخر تعديلاتها وعلى الأخص قرار وزير الإستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤.

صندوق الإستثمار:
هو وعاء إستثمارى مشترك يأخذ شكل شركة مساهمة ويهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً فى الإستثمار فى المجالات الواردة فى نشرة الإكتتاب ويديره مدير إستثمار مقابل أتعاب.

جماعة حملة الوثائق:
الجماعة التى تتكون من حاملى الوثائق التى يصدرها الصندوق.

صندوق الإستثمار المفتوح:
هو صندوق إستثمار يتم طرح وثائقه من خلال الإكتتاب العام، يتيح شراء وإسترداد الوثائق دون الحاجة إلى قيده فى البورصة فيما عدا صناديق المؤشرات ويجوز زيادة رأس مال الصندوق المفتوح بإصدار وثائق جديده أو تخفيضه بإسترداد بعض وثائقه القائمة.

الصندوق:
صندوق إستثمار بنك مصر الثالث – ذو العائد التراكمى والتوزيع الدورى والمنشأ وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لائحته التنفيذية.

نشرة الإكتتاب:
هى الدعوة الموجهه إلى الجمهور للإكتتاب في وثائق الإستثمار التى يصدرها الصندوق والتى تمت الموافقة عليها بموجب موافقة البنك المركزى المصرى فى ١٩٩٧/١٠/٢٢ وترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية ١٨٥ بتاريخ ١٩٩٧/١١/٠٦ والمنشورة في جريدتين يوميتين صباحيتين واسعتي الإنتشار.

الهيئة :
الهيئة العامة للرقابة المالية.

إكتتاب عام:
طرح أو بيع وثائق الإستثمار المصدرة عن الصندوق من خلال بنك مصر بفروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية ويفتح باب الإكتتاب العام بعد مضى أسبوعين من تاريخ نشر نشرة الإكتتاب فى جريدتين صباحيتين واسعتى الإنتشار.

البنك/الجهة المؤسسة للصندوق:
بنك مصر بصفته الداعى لتأسيس الصندوق.

مدير الإستثمار:
الشركة المسئولة عن إدارة أصول وإلتزامات الصندوق.

شركة خدمات الإدارة :
شركة متخصصة تتولى إحتساب صافى قيمة أصول صناديق الإستثمار المفتوحة والمغلقة وعمليات تسجيل إصدار وإسترداد وثائق إستثمار الصناديق المفتوحة، وكذلك حفظ مستندات ووثائق أصول الصناديق العقارية، بالإضافة إلى الأغراض الأخرى المنصوص عليها.

الجهات متلقية طلبات الإكتتاب / الشراء والإسترداد في الوثائق:
هو بنك مصر الخاضع لرقابة البنك المركزي المصري والمرخص له بتلقي طلبات الإكتتاب ويشار إلية في النشرة بإسم البنك.

وثيقة الإستثمار:
ورقة مالية تمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة فى صافى قيمة أصول الصندوق.

القيمة الإسمية للوثيقة:
١٠٠ جنيه (مائة جنيه مصرى لا غير).

صافي قيمة الوثيقة:
يقصد بها القيمة التى يتم تحديدها على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق بنهاية كل أسبوع والتى سيتم الإعلان عنها فى أول أيام العمل المصرفى من كل أسبوع فى جريدة يومية واسعة الإنتشار وداخل فروع البنك.

الإسترداد:
هو حصول المستثمر على قيمة كامل أو جزء من الوثائق التى تم الإكتتاب فيها أو المشتراه وفقاً للقيمة المعلنة في نهاية الأسبوع والمحتسبة وفقاً لنصيب الوثيقة فى صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق بنهاية أخر يوم في أسبوع تقديم طلب الإسترداد والمحددة طبقاً للبند رقم (٢٣) من النشرة.

الشراء:
هو قيام المستثمرين بشراء الوثائق المصدرة عن الصندوق وفقا لسعر نهاية أسبوع تقديم طلب الشراء وفقاً للشروط الواردة في هذه النشرة ومع مراعاة الحد الأقصى بين المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لصالح الصندوق وحجم الصندوق.

الأوراق المالية التي يجوز الإستثمار فيها:
تتمثل في أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات وأذون الخزانة ووثائق صناديق أسواق النقد الأخرى والأسهم التي يتم الإستثمار فيها وفقاً للنسب والشروط الواردة بالسياسة الإستثمارية.

إتفاقيات إعادة شراء أذون وسندات الخزانة:
هى إتفاقيات تتم بين مالك أذون الخزانة / سندات الخزانة و بين طرف آخر يرغب فى إستثمار سيولته فى أذون خزانة / سندات الخزانة لمدة محددة وبذلك يقوم بشراء الأذن / السند من المالك الأصلى بغرض إعادتها له بسعر محدد متفق عليه بعد مدة محددة.

المستثمر:
هو الشخص الذى يقوم بالإكتتاب فى (أو شراء) وثائق إستثمار الصندوق ويسمى حامل الوثيقة.

مدير المحفظة:
الشخص المسئول لدى شركة مدير الإستثمار عن الإدارة الفنية لإستثمارات الصندوق.

الأطراف ذوى العلاقة:
كافة الأطراف المرتبطة بنشاط الصندوق ومنها على سبيل المثال وليس الحصر مدير الإستثمار، أمين الحفظ، مراقبو الحسابات، المستشار القانونى، شركة خدمات الإدارة، اعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذين لدى أى طرف من الأطراف السابقة، أى حامل وثائق تتجاوز ملكيته ٥% من صافى أصول صندوق الإستثمار.

المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة في الصندوق:
هو قيمة الوثائق التى تم الإكتتاب فيها فى الصندوق من قبل الجهة المؤسسة والذى يجب ألا يقل فى جميع الأحوال عن ٥،٠٠٠،٠٠٠ (خمسة مليون جنيه) طبقاً للمادة (١٤٧) من الفصل الثانى من لائحة القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، ويحق زيادة حجم الصندوق حتى ٥٠ ضعف ذلك المبلغ.

المصاريف الإدارية:
هي المصاريف التي يتحملها الصندوق نتيجة مباشرة النشاط ومنها على سبيل المثال اتعاب الإدارة، عمولات مؤسس الصندوق، اتعاب خدمات الإدارة، مصروفات الحفظ، مصروفات النشر والاعلانات، اتعاب مراقبى الحسابات، اتعاب لجنه الاشراف، مصروفات الجهات السيادية التي يتم سدادها مقابل مستندات فعلية ويتم مراجعتها من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.

يوم العمل المصرفي:
هو كل يوم من أيام الأسبوع ما عدا يومي الجمعة والسبت والعطلات الرسمية علي أن يكون يوم عمل بكلاً من البنوك والبورصة معاً.

البند الثالث: مقدمة وأحكام عامة

- قام بنك مصر بإنشاء صندوق إستثمار بنك مصر الثالث – ذو العائد التراكمى والتوزيع الدورى بغرض إستثمار أصوله بالطريقة المفصلة والموضحة في السياسة الإستثمارية ووفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.
- قام مجلس الإدارة بموجب القانون ولائحته التنفيذية بتعيين مدير الإستثمار، شركة خدمات الإدارة، أمين الحفظ، مراقبي الحسابات ويكون مسئول عن التأكد من تنفيذ إلتزامات كل من هذه الجهات.
- النشرة هى دعوة للإكتتاب العام فى وثائق إستثمار الصندوق وتتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار ومراقبي الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسئوليتهم ودون أدنى مسئولية تقع على الهيئة.
- تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الإستثمار في مصر وعلي الأخص الأحكام الواردة بقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
- أن الإكتتاب في أو شراء وثائق إستثمار الصندوق يعد قبولا لجميع بنود هذه النشرة و إقرار من المستثمر بقبوله الإستثمار في وثائق هذا الصندوق في مقابل تحمل كافة مخاطر هذا الإستثمار التى تم الإفصاح عنها فى البند(٨) من هذه النشرة.
- يلتزم مجلس إدارة الصندوق (أو لجنة الإشراف) بتحديث نشرة الإكتتاب كل عام، على أنه فى حالة تغيير أى من البنود المذكورة فى النشرة، فيجب إتخاذ الإجراءات المقررة قانونا طبقا لأحكام قانون سوق رأس المال و لائحته التنفيذية وعلى الأخص موافقة جماعة حملة الوثائق فى الحالات التى تتطلب ذلك طبقا لإختصاصاتها الواردة بالبند (١٩) بالنشرة على أن يتم إعتماد هذه التعديلات من الهيئة والإفصاح لحملة الوثائق عن تلك التعديلات.
- يحق لأى مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العناوين الموضحة فى نهاية هذه النشرة.

البند الرابع: تعريف وشكل الصندوق

إسم الصندوق:
صندوق إستثمار بنك مصر الثالث – ذو العائد التراكمى والتوزيع الدورى.

الجهة المؤسسة:
بنك مصر.

الشكل القانوني للصندوق:
صندوق إستثمار بنك مصر الثالث – ذو العائد التراكمى والتوزيع الدورى – هو أحد الأنشطة المرخص لبنك مصر بمزاولتها وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية ١٨٥ بتاريخ ١٩٩٧/١١/٠٦.

الهيئة العامة للرقابة المالية
صادر رقم :
التاريخ
/ /
المرفقات :

نوع الصندوق:
هو صندوق إستثمار مفتوح ذو عائد تراكمى.

مقر الصندوق:
١٥٣ شارع محمد فريد القاهرة – برج بنك مصر.

تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة العامة للرقابة المالية:
موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٨٥) بتاريخ ١٩٩٧/١١/٠٦، و بموجب موافقة البنك المركزى المصرى فى ١٩٩٧/١٠/٢٢.

تاريخ بدء مزاولة النشاط:
يبدأ الصندوق فى مزاولة النشاط إعتبارا من تاريخ صدور الترخيص بمزاولة النشاط من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.

السنة المالية للصندوق:
تبدأ السنة المالية للصندوق فى الأول من يناير وتنتهي في أخر ديسمبر من كل عام، علي أن تشمل السنة الأولي المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط حتي تاريخ إنتهاء السنة المالية التالية.

مدة الصندوق:
٢٥عاما (خمسة وعشرون عاما) تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة أعماله.

عملة الصندوق:
الجنية المصرى و تعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول أو الإلتزامات وإعداد القوائم المالية وكذا عند الإكتتاب/ الشراء أو الإسترداد للوثائق وعند التصفية.

موقع الصندوق الإلكتروني:
www.banquemisr.com

البند الخامس: مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه

الحجم المستهدف لهذا الصندوق هو ١٠٠ مليون جنيه (مائة مليون جنيه) قابل للزيادة إلى ٢٠٠ مليون جنيه (مائتان مليون جنيه).

- خصص بنك مصر مبلغ عشرة مليون جنيه مصرى لمزاولة نشاط الصندوق تمثل عدد ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف) وثيقة إستثمار إكتتب فيها البنك بالكامل ولا يجوز له إسترداد قيمتها أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق، كما يطرح الصندوق ٩٠٠,٠٠٠ (تسعمائة ألف) وثيقة للإكتتاب العام قابلة للزيادة إلى ١,٩٠٠,٠٠٠ (مليون و تسعمائة ألف) وثيقة القيمة الإسمية للوثيقة مائة جنيه والقيمة الإجمالية للطرح تسعون مليون جنيه مصرى قابلة للزيادة إلى مائة وتسعين مليون جنيه مصرى وتتساوى الوثائق فى الحقوق والإلتزامات قبل الصندوق ويشارك حاملوها فى الأرباح والخسائر الناتجة عن إستثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من الوثائق.
- يجوز لبنك مصر شراء وثائق استثمار من تلك التي يصدرها الصندوق, ولبنك مصر الحق في استرداد قيمة الوثائق المشتراه التي تزيد عن الحد الأدنى المطلوب طبقا للمادة (١٥٠) من الفصل الثاني من لائحة القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر بالقرار الوزاري رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٧ في أي وقت من الأوقات.
- ويجب علي الصندوق أن يحتفظ بجزء من أمواله في صورة سائلة بحد أدنى ٥% للحفاظ علي درجة المخاطر المرتبطة بمحفظته ولمواجهة طلبات الإسترداد ويجوز للصندوق إستثمار هذه الأموال في قنوات إستثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلي نقدية عند الطلب.

البند السادس: هدف الصندوق

يهدف الصندوق إلى إستثمار الأموال لتحقيق وتوزيع أكبر عائد إستثماري ممكن وفقا لرؤية مدير الإستثمار وبما يحافظ على أموال الصندوق وكذلك تقليل المخاطر من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية شاملة الأسهم المقيدة في البورصة المصرية، والسندات الحكومية وغير الحكومية المدرجة في البورصة المصرية وكذلك في الودائع المصرفية وأذون الخزانة ووثائق الاستثمار في صناديق أخري وذلك طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وطبقاً للنسب الإستثمارية المشار إليها بالبند (٧) الخاص بالسياسة الإستثمارية.

البند السابع: السياسة الإستثمارية للصندوق

إستراتيجية الإستثمار
يتبع الصندوق سياسة إستثمارية تستهدف تحقيق الهدف المشار إليه بالبند (٦) من هذه النشرة وفى سبيل تحقيق ذلك سوف يلتزم مدير الإستثمار بتوجيه أموال الصندوق على النحو التالى:

أولا: ضوابط عامة .. تقتصر إستثمارات الصندوق في الأوراق المالية المقيدة فقط في البورصة المصرية فقط

١. أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة فى نشرة الإكتتاب.
٢.أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الإستثمارية القصوي والدنيا لنسب الإستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها و الواردة في نشرة الإكتتاب.
٣.أن تأخذ قرارات الإستثمار في الإعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركز.
٤.لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
٥.الإلتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني لأدوات الدين المستثمر فيها والمحدد بـ (+BBB) وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٤، ويلتزم الصندوق بالإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الإئتماني للسندات أو صكوك التمويل

المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٤.

٦.لا يجوز إستخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي إلي تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة إستثماره.

٧.لا يجوز تعديل النظام الأساسى للصندوق أو نشرة الإكتتاب فى الوثائق فيما يتعلق بالسياسة الإستثمارية وحدود حق الصندوق فى الإقتراض وزيادة أتعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات إلا بعد الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق.(وفيما عدا ذلك من تعديلات فتكون بقرار يصدر من مجلس إدارة الصندوق) ولا تعد هذه التعديلات نافذة إلا بعد إعتماد الهيئة العامة للرقابة المالية.

ثانيا:النسب الإستثمارية

أ. يهدف الصندوق إلى إستثمار ٦٠% من المحفظة فى الأسهم و٣٠% في السندات و١٠% فى سيولة نقدية، ولمدير الإستثمار حرية تغيير نسبة الإستثمار فى الأسهم بين ٣٠ % إلى ٩٠% من إجمالى إستثمارات الصندوق، يلتزم الصندوق بالإستثمار فى أسهم الشركات المدرجة في إحدى البورصات ثم أسهم شركات قطاع الأعمال والقطاع العام غير المقيدة بالبورصة، ويعتمد المدير فى إختياره لهذه الأسهم على تحليل التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة وكذلك معدلات الربحية المتوقعة بالنسب السائدة فى السوق المصرية ولمدير الإستثمار كذلك حرية تغيير نسبة الإستثمار فى السندات بين ١٠% إلى ٦٠% من إجمالى إستثمارات الصندوق وتتكون هذه الإستثمارات من السندات المقيدة فى البورصات والسندات الحكومية وسندات شركات قطاع الأعمال والقطاع العام غير المقيدة بالبورصة ويعتمد المدير فى إختياره لهذه السندات على متوسط مدة الإسترداد وتعتمد نسبة الإستثمار فى السندات الحكومية إلى سندات الشركات على فارق معدل الفائدة بينهما نسبة إلى فارق حجم المخاطر. يتم استثمار ١٠% بحد أقصى من أموال الصندوق فى سيولة نقدية ويقصد بهذه السيولة الإستثمارات فى الودائع والحسابات الجارية بالإضافة إلى أذون الخزانة المصرية ويمكن تغيير هذه النسب طبقاً للظروف الاقتصادية وبعد موافقة البنك ومدير الإستثمار وإعتماد الهيئة العامة للرقابة المالية.

ب. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في أي قطاع من القطاعات عن ٣٠% من إجمالي حجم الصندوق لتنوع القطاعات المستثمر بها الصندوق مما يعظم العائد علي الاستثمار ويقلل من مخاطر عدم التنوع ومخاطر السوق ومخاطر الارتباط.

ت. يجوز شراء سندات وصكوك تمويل محلية صادرة عن جهات حكومية أو شركات مساهمة أو توصية بالأسهم مقيدة بالبورصات الخاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية على ألا تقل درجة التصنيف الإئتماني لها عن +BBB، مع إحتفاظ الصندوق بحرية شراء السندات المصرية (الصادرة عن الخزانة المصرية) بأي تصنيف مع مراعاة أن يلتزم الصندوق / مدير الإستثمار عن الإفصاح بشكل سنوى لجماعة حملة الوثائق عن أى تغيير فى التقييم الإئتمانى للسندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٤.

ث. تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو لمكونات الصندوق وذلك بالتركيز على الأوراق المالية للشركات الناجحة والتي يتوقع لها النمو مستقبلاً.

ج. يجوز للصندوق إستثمار أمواله فى شراء وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق الإستثمار الأخرى.

ح. وفقا للمادة (٥٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، لا يجوز للصندوق إستثمار أمواله فى صناديق أخرى منشأة بمعرفة أى من الأطراف ذات العلاقة، فيما عدا الإستثمار فى صناديق أسواق النقد.

الضوابط القانونية وفقا للمادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية

١) ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركه واحدة عن ١٠% من أموال الصندوق وبما لا يجاوز ١٥% من قيمة أوراق تلك الشركة.

٢) ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى عن ٢٠% من أمواله وبما لا يجاوز ٥% من أموال الصندوق المستثمر فيه.

٣) لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأسهم والسندات الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠% من أموال الصندوق.

٤) يجب على الصندوق أن يحتفظ بجزء من أمواله في صورة سائلة بحد أدنى ٥% من إجمالى أصول الصندوق ويتم توظيفها فى الودائع والصناديق النقدية ذات الإسترداد اليومى وذلك بما يتناسب مع حجم المخاطر المرتبطة بمحفظته. ويجوز للصندوق استثمار هذه الأموال في قنوات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند الطلب.

٥) يجوز لمدير الاستثمار تعديل النسب الإستثمارية المشار إليها أعلاه طبقاً لظروف ومتغيرات السوق وذلك بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية.

البند الثامن: المخاطر الإستثمارية

١. تجدر الإشارة إلى أن أموال الصندوق مفرزة تماماً عن أموال الشركة المؤسسة.
٢. لا يرتبط الصندوق بأي مخاطر مرتبطة بالشركة المؤسسة.
٣. طبيعة الإستثمار في المجالات المشار تتسم بدرجة مرتفعة من المخاطرة مقارنة بعوائد البنوك وأذون الخزانة، لذا يجب على المستثمر أن يأخذ في إعتباره تغير قيم الإستثمارات المالية من وقت لأخر أو تغير قيمة العائد المتوقع عليها تبعاً لتقلبات الظروف الإقتصادية والسياسية (المحلية والدولية) وهي عوامل تخرج عن سيطرة إدارة الصندوق.

لذلك يجب على كل من يريد أن يستثمر أمواله في الصندوق تقدير احتمال تحقق أي من المخاطر التالى ذكرها، ومن ثم بناء قراره بإستثمار أمواله في الصندوق بناء على ذلك، وكذلك توقع عائد يتناسب ودرجة المخاطر المنخفضة بالمقارنة بفئات الصناديق الأخرى.

مخاطر منتظمة/ مخاطر السوق:

هذه المخاطر ناجمة عن الظروف الإقتصادية العامة مثل الكساد أو الظروف السياسية ويصعب التخلص منها أو التحكم فيها ولكن يمكن أن يقل من تاثيرها بسبب إختلاف تأثر الأدوات الإستثمارية بالمخاطر المنتظمة على حسب نوعها وسوف يقوم مدير الإستثمار بمواجهة هذه المخاطر عن طريق توزيع الإستثمارات على قطاعات ومجالات الإستثمار المختلفة. حيث أن ليس كل الأسهم تتفاعل مع تلك العوامل بمعامل

ارتباط مرتفع كما ان الأسهم والسندات قد تتفاعل لذات العوامل بطرق مختلفة.

مخاطر غير منتظمة:

وهى مخاطرة الإستثمار فى قطاع معين أو سهم معين، ويتم الحد من تأثير هذا النوع من المخاطر عن طريق التنويع ووضع ضوابط مثل الحد الأقصى للسهم الواحد عند ١٠% والقطاع عند ٣٠%، وفى السندات يقوم مدير الإستثمار بمواجهة هذه المخاطر عن طريق الإلتزام بالحد الأدنى للتصنيف الإئتمانى المقبول وفقاً للضوابط الموضوعة من الهيئة وهو(+BBB)، بالإضافة إلى أن السياسة الإستثمارية حددت حد أقصى للإستثمار فى السندات المصدرة عن القطاع الواحد (في ما عدا الأوراق الحكومية) بنسبة ٢٠%.

مخاطر تغير أسعار الفائدة:

هي المخاطر المرتبطة بتغييرات أسعار الفائدة إنخفاضاً أو إرتفاعاً على إستثمارات الصندوق مما ينتج عنه تغيير في العائد عليها إيجاباً أو سلباً. وتؤثر أسعار الفائدة على أسعار السندات بالدرجة الأولى حيث ان ارتفاع أسعار الفائدة يخفض القيمة السوقية للسندات، ولكن ايضاً يوثر على الأسهم بدرجات متفاوتة حسب مستوى الدين لدي الشركات، اعتماد مبيعاتها على أسعار الفائدة أو في حالة البنوك وجهات التمويل قد تؤثر مباشرة على النشاط.

مخاطر عدم التنوع والإرتباط:

هي المخاطر المرتبطة بتركز الإستثمار في عدد محدود من القطاعات أو في ورقة مالية معينة أو نتيجة إرتباط العائد على الإستثمار في الأدوات الإستثمارية المتاحة في أحد القطاعات. وفي هذا الشأن سوف يلتزم مدير الإستثمار بالحد الأقصى للسهم والقطاع عند ١٠% و٣٠% على التوالى وبنسب التركز الواردة بالمادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية المشار إليها ببند السياسة الإستثمارية، كما تنص سياسة الصندوق علي ألا يزيد الإستثمار في السندات المصدرة عن القطاع الواحد عن ٢٠% من أموال الصندوق مما يضمن التنوع في الإستثمارات. كما ان الإستثمار في أذون الخزانة أو في الودائع البنكية يتميز بأقل قدر من التعرض الي مخاطر مما لا ينتج عن التركز فيه أي زيادة في هذا النوع من المخاطر.

مخاطر المعلومات:

هى المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة عن أحوال الشركات بسبب عدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية للسوق بسبب عوامل غير معروفة. والجدير بالذكر أن الصندوق سوف يستثمر أمواله في الأسهم والسندات ويحاول مدير الاستثمار الاستثمار في شركات لديها درجة حوكمة جيدة، أو أن يؤثر مستوى الحوكمة على الوزن النسبى للاستثمار، وعن أدوات الدين فيتم الاستثمار فى أدوات الدين المصدرة عن الحكومة أو في السندات المقيدة بالبورصة أو في القطاع المصرفى، وكلها تتمتع بدرجة شفافية عالية تمكن مدير الإستثمار من إتخاذ القرارات الإستثمارية الصحيحة.

مخاطر العمليات:

هي مخاطر نتيجة خطأ أثناء تنفيذ أوامر شراء/بيع الأسهم والسندات أو نتيجة عدم نزاهة أحد أطراف عمليات البيع /الشراء أو عدم بذل عناية الرجل الحريص أثناء تنفيذ تلك العمليات وهذه المخاطر تكون قائمة بالدرجة الأولي في البورصات الناشئة. والجدير بالذكر أن مدير الإستثمار عند الإستثمار في الأسهم والسندات يستثمر في الأسهم الشركات المقيدة في السوق المصرى ويتبع آلية الدفع عند الإستلام وذلك بإستثناء عمليات الإكتتاب والتي يتطلب أن يتم السداد أولا قبل عملية التخصيص أما في حالة البيع فسيتم إتباع سياسة التسليم عند الحصول على المبالغ المستحقة.

مخاطر التغيرات السياسية:

هي المخاطر التي تحدثها التغيرات السياسية في الدول المستثمر فيها مما يؤثر على السياسات الإقتصادية والإستثمارية لتلك الدول وبالتالي يؤثر ذلك علي أداء أسواق المال واستقرارها ودرجتها الإئتمانية. ويكون تاثير هذه السياسات أكبر نسبياً على سوق الأسهم عن سوق أدوات العائد الثابت.

مخاطر السداد المعجل:

وهذه النوعية من المخاطر ترتبط إرتباطاً مباشراً بالسندات حيث أنه في بعض الأحيان، يكون لمصدر السندات الحق في إستردادها قبل تاريخ الإستحقاق وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة أو لأسباب مباشرة تتعلق بنشاط المصدر نفسه، وفي جميع الأحوال هذه المخاطر تكون معروفة سلفاً و محددة بنشرات الإكتتاب الخاصة بالسندات التي تحمل تلك الخاصية، كما أن الصندوق لا تزيد إستثماراته في هذه السندات عن ٣٠% من أموال الصندوق وفقاً للسياسة الإستثمارية المتبعة, ولمدير الإستثمار كذلك حرية تغيير نسبة الإستثمار فى السندات بين ١٠% إلى ٦٠% من إجمالى إستثمارات الصندوق وتتكون هذه الإستثمارات من السندات المقيدة فى البورصات والسندات الحكومية وسندات شركات قطاع الأعمال والقطاع العام غير المقيدة بالبورصة.

مخاطر تغيير اللوائح و القوانين:

هي المخاطر الناجمة عن تغيير بعض القوانين واللوائح في الدول المستثمر فيها و قد تؤثر بالسلب أو بالإيجاب علي بعض قطاعات أو على العائد على الإستثمارات المستهدفة، ويقوم مدير الإستثمار بمتابعة اللوائح والقوانين والتشريعات المنتظر صدورها والتى قد تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تجنب أو الحد من آثارها السلبية والإستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الصندوق.

مخاطر السيولة والتقييم:

هى المخاطر التى تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسييل جزء كافى من إستثماراته فى الوقت الذى يحتاج فيه إلى السيوله النقدية نتيجة لعدم وجود طلب لتسييل أصول كافية. ويقوم الصندوق بإستثمار جزء من استثمارات الأسهم في أسهم عالية السيولة ولكن تبقى مخاطر تغير غير مواتى لمستويات السيولة بالسوق لتلك الأسهم.

الهيئة العامة للرقابة المالية
صادر رقم
التاريخ

ومن ناحية أخرى فإنه نظرا لإمكانية عدم إتفاق أيام العمل بكل من البنوك والبورصة معا فى حالات إستثنائية والظروف القاهرة، مما يكون له أثر على عدم إمكانية تقييم الوثيقة فسيتم التعامل مع طلبات الإسترداد والشراء فى هذه الحالة بإرجاء الطلبات لأول يوم عمل مصرفى فى الأسبوع. هذا مع العلم بأنه فى هذه الحالة سوف يتم تقييم الأوراق المالية المستثمر فيها طبقا للمعالجة المحاسبية التى تتفق ومعايير المحاسبة المصرية والتى يقرها مراقبى حسابات الصندوق. هذا مع العلم بأنه فى بعض الحالات يجوز لمدير الإستثمار فى حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية (مثل السندات الحكومية وصكوك تمويل لفترة لا تقل عن شهر أو أكثر) أن يتم التقييم وفقا للمعالجة المحاسبية التى تتفق ومعايير المحاسبة المصرية والتى يقرها مراقبى حسابات الصندوق.

البند التاسع: الإفصاح الدورى عن المعلومات

طبقاً لأحكام المادة (١٧٠) من اللائحة التنفيذية، تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الفوري عن الأمور المتعلقة بالصندوق واستثمارته وغيرها من الموضوعات التى تهم حملة الوثائق طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها بقانون سوق رأس المال ولائحتة التنفيذية، وكذلك كل ما تضمنته نشرة الإكتتاب فى هذا الشأن وعلى الأخص ما يلي :-

أولا: تلتزم شركات خدمات الإدارة بأن تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريرا يتضمن البيانات الآتية:

١. صافى قيمة أصول الصندوق.
٢. عدد الوثائق وصافى قيمتها والقيمة السوقية الإسترشادية لها إن وجدت.
٣. بيان بأى توزيعات أرباح تمت فى تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديمه لحملة الوثائق والرصيد النقدى المستحق.

ثانيا: يلتزم مدير الإستثمار بالإفصاح الفورى عن الأحداث الجوهرية التى تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه لكل من الهيئة وحملة الوثائق والبورصة فى حالة قيد وثائق الصندوق بها.

ثالثاً: يجب على مجلس إدارة الصندوق أن يقدم إلى الهيئة ما يلي:

١. تقارير ربع سنوية عن أدائه ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التى تفصح عن المركز المالى للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التى يعدها مدير الإستثمار، والإفصاح عن الإجراءات التى يتخذها مدير الإستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق، وذلك كله وفقاً للضوابط التى تضعها الهيئة.
٢. القوائم المالية السنوية وربع السنوية التي أعدها مدير الإستثمار (وفقاً للنماذج التي تعدها الهيئة لهذا الغرض مشفوعاً بها تقرير مراقبي الحسابات وتقرير لجنة الإشراف على الصندوق، وللهيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها أو تكليف جهة متخصصة بهذا الفحص، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف على الصندوق بملاحظاتها، وتطلب قيام لجنة الإشراف بتكليف مدير الإستثمار بإعادة النظر فيها بما يتفق ونتائج الفحص، فإذا لم يستجب مجلس إدارة الصندوق (لجنة الإشراف) ومدير الإستثمار بذلك إلتزم الصندوق بنفقات نشر الهيئة لملاحظاتها والتعديلات التى طلبتها.

ويجب على لجنة الإشراف على الصندوق نشر ملخص واف للتقارير نصف السنوية والقوائم المالية السنوية فى صحيفتين يوميتين واسعتى الإنتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية.

رابعا: الإفصاح عن أسعار الوثائق:

- الإعلان أسبوعيا داخل الجهة متلقية طلبات الشراء والإسترداد – بنك مصر – على أساس السعر فى نهاية آخر يوم عمل مصرفى من الأسبوع السابق ، بالإضافة إلى إمكانية الإستعلام عن أسعار الوثائق عن طريق الخط الساخن لبنك مصر ١٩٨٨٨ أو من خلال الموقع الإلكترونى للبنك – www.banquemisr.com.
- النشر أسبوعيا يوم الأحد بأحد الصحف اليومية واسعة الإنتشار ويتحمل الصندوق مصاريف النشر.

البند العاشر : نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة

المستثمرون المستهدفون لصندوق بنك مصر الثالث ذو العائد التراكمى هم من مستثمرى الإكتتاب العام المصريين والأجانب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، والراغبين فى إستثمار أموالهم فى سوق المال المصرى. وهو ما يوفر فرصة لتحقيق عائد قد يكون افضل من الادوات منخفضة المخاطر كما تحقق تاريخياً. ولكن هناك مخاطر مرتبطة بالاستثمار فى سوق المال مما سيعرض المستثمرين الى تقلبات اسعار الاسهم، والتغيرات فى اسعار الفائدة والتى تؤثر على كل من الاسهم والسندات وغيرها من العوامل الاقتصاديه الاخرى. ويقوم مدير الاستثمار بمحاولة التحوط من التغيرات غير المواتيه بالاضافة الى تنويع المحفظة لخفض درجة المخاطرة. ولكن يبقى الصندوق معرض لمثل تلك التقلبات المذكورة لذا يستلزم على المستثمرين تقبل درجة من المخاطر المرتبطة بالتغيرات فى اسواق المال. وكما يتميز الصندوق بإعطاء الفرصة لصغار المستثمرين بتجميع اموالهم وتقوم على إدارتها مؤسسة متخصصة ذات خبرة واسعة فى هذا المجال وتحقيق مزايا لا يمكن لهم تحقيقها بدون الإستعانة بمدير الإستثمار.

البند الحادى عشر : أصول الصندوق وإمساك السجلات

الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة

طبقا للمادة (١٧٦) من اللائحة التنفيذية تكون أموال الصندوق وإستثماراته وأنشطته مستقلة ومفرزة عن أموال الجهة المؤسسة وتكون لها حسابات ودفاتر وسجلات مستقلة.

الرجوع إلى أصول صنايق إستثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة للصندوق

لا يجوز الرجوع للوفاء بإلتزامات الصندوق إلى أصول صناديق إستثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة أو يديرها مدير الإستثمار وفى حالة قيام صندوق إستثمار بنك مصر الثالث بالإستثمار فى صناديق أخرى يكون من حقه (مثل المستثمرين الآخرين) الرجوع على أصول هذه الصندوق

للوفاء بالإلتزامات تجاه صندوق إستثمار بنك مصر الثالث.

إمساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله

- ❖ يتولى بنك مصر بصفته متلقى الإكتتاب والذى يتولى عمليات الشراء والإسترداد، إمساك سجلات إلكترونية يثبت فيها ملكية وثائق الصناديق.
- ❖ يلتزم بنك مصر والذى يتولى عمليات الشراء والإسترداد بالإحتفاظ بنسخ إحتياطية من سجلات الملكية وفقا لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الإلكترونية التى تعتمدها الهيئة.
- ❖ يقوم بنك مصر بصفته متلقى الإكتتاب بموافاة شركة خدمات الإدارة فى نهاية كل يوم عمل من خلال الرابط الآلى بالبيانات الخاصة بالمكتتبين والمشترين ومستردى وثائق الصندوق المنصوص عليها بالمادة (١٥٦) من اللائحة.
- ❖ يقوم بنك مصر بصفته متلقى الإكتتاب بموافاة مدير الإستثمار فى نهاية كل يوم عمل بمجموع طلبات الشراء والإسترداد.
- ❖ تلتزم شركة خدمات الإدارة بإعداد وحفظ سجل آلى بحاملى الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه.
- ❖ للهيئة حق الاطلاع وطلب المستندات والبيانات التى تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسته طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما.

أصول الصندوق

لا يوجد أى أصول إستثمارية لدى الصندوق قبل البدء الفعلى فى النشاط ما عدا المبلغ المجنب وهو القدر المكتتب فيه من الجهة المؤسسة للصندوق والبالغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (خمسة مليون جنيه مصرى).

حقوق صاحب الوثيقة وورثته ودائنيه على أصول الصندوق

لا يجوز لحملة الوثائق أو ورثتهم أو دائنيهم طلب تخصيص أو فرز أو تجنيب أو السيطرة على أى من أصول الصندوق بأى صورة، أو الحصول على حق إختصاص لها.

البند الثانى عشر : الجهة المؤسسة للصندوق

- إسم الجهة : بنك مصر

فيما يلى بيان أعضاء مجلس إدارة الجهة المؤسسة

▪ السيد الأستاذ / محمد محمود الإتربى	رئيس مجلس الإدارة
▪ السيد الأستاذ / أحمد محيى الدين ابو العز	نائب رئيس مجلس الإدارة
▪ السيد الأستاذ / عاكف عبد اللطيف محمد المغربي	نائب رئيس مجلس الإدارة
▪ الأستاذ الدكتور / على فهمي الصعيدي	عضو مجلس الإدارة
▪ السيد الأستاذ / محمد على الحمامصى	عضو مجلس الإدارة
▪ السيد الأستاذ / أحمد حسن النحاس	عضو مجلس الإدارة
▪ السيدة الأستاذة / مها هبة عنايت الله	عضو مجلس الإدارة
▪ السيد الأستاذ / محمد شريف شرف	عضو مجلس الإدارة المنتدب

- اختصاصات مجلس إدارة الجهة المؤسسة

يختص مجلس الإدارة بإختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية المشار إليها بالمادة (١٦٢) من اللائحة التنفيذية، ومن أهمها:

- التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقبى حسابات الصندوق وقواعد توزيع أرباح الصندوق.
- تشكيل لجنة الإشراف على الصندوق.
- التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفية أو مد أجل الصندوق قبل إنتهاء مدته، ولا يجوز له إتخاذ قرار بعزل مدير الإستثمار أو تعديل السياسة الإستثمارية للصندوق.

- لجنة الإشراف على الصندوق

طبقا لأحكام المادة (١٧٦) من اللائحة التنفيذية، قام مجلس إدارة بنك مصر بتعيين لجنة الإشراف للصندوق تتوافر فى أعضائها الشروط القانونية اللازمة طبقا للمادة (١٦٣) من ذات اللائحة على النحو التالى:

١. الدكتورة/ سوزان فؤاد حمدى	– رئيس اللجنة
٢. الأستاذ / ماجدة منير مصيلحى	– عضو تنفيذى
٣. الأستاذ / محمد عصام الدين السيد غراب	– عضو مستقل
٤. الأستاذ / عيسى محمد رفاعى	– عضو مستقل
٥. الأستاذ / محمد المعتز محمود عمر	– عضو مستقل
٦. الأستاذ / محمد محمد عبد السلام	– مقرر اللجنة

وتقوم تلك اللجنة بالمهام التالية:

١. تعيين مدير الإستثمار والتأكد من تنفيذه لإلتزاماته ومسئولياته وعزله علي أن يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقًا لنشرة الإكتتاب وأحكام هذه اللائحة .
٢. تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لإلتزاماتها ومسئولياتها.

٣. تعيين أمين الحفظ.
٤. الموافقة على نشرة الإكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل إعتمادها من الهيئة.
٥. الموافقة على عقد ترويج الإكتتاب في وثائق الصندوق.
٦. التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوى العلاقة والصندوق.
٧. تعيين مراقبي حسابات الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.
٨. الإجتماع مع المراقب الداخلي لمدير الإستثمار ما لا يقل عن مرتين سنويا للتأكد من إلتزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذًا لهما.
٩. الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير نصف السنوية والسنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإستثمارات الصندوق وعوائدها.
١٠. التأكد من إلتزام مدير الإستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
١١. الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها مدير الإستثمار تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة مرفقاً بها تقرير مراقبي الحسابات.
١٢. إتخاذ قرارات الإقتراض وتقديم طلبات إيقاف الإسترداد وفقا للمادة (١٥٩) من هذه اللائحة.
١٣. وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات إنتقال الخدمة لطرف أخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.
١٤. تعيين المستشار القانونى للصندوق.
١٥. بذل عناية الرجل الحريص فى القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق وحملة الوثائق.

البند الثالث عشر : الجهة المسئولة عن تلقى طلبات الإكتتاب والشراء والإسترداد

يقوم بنك مصر بتلقى طلبات الإكتتاب والشراء والإسترداد من خلال جميع الفروع بجمهورية مصر العربية وفيما يلى إلتزامات البنك متلقى طلبات الإكتتاب والشراء والإسترداد:

- ✓ توفير الربط الآلى بينه وبين مدير الإستثمار وشركة خدمات الإدارة.
- ✓ الإلتزام بالإعلان عن الصندوق فى مكان ظاهر فى كل فروع البنك داخل جمهورية مصر العربية.
- ✓ الإلتزام بتلقى طلبات الشراء والإسترداد على أن يتم تنفيذ تلك الطلبات على أساس الشروط المشار إليها بالبند رقم (٢٠) من هذه النشرة.
- ✓ الإلتزام بموافاة شركة خدمات الإدارة ومدير الإستثمار ببيان عن كافة طلبات الشراء والإسترداد فى نهاية كل يوم عمل مصرفى.
- ✓ الإلتزام بالإعلان عن صافى قيمة الوثائق يوميا بكافة الفروع على أساس إقفال اليوم السابق طبقا للقيمة المحسوبة من شركة خدمات الإدارة.

البند الرابع عشر : السنة المالية للصندوق – مراقبا حسابات الصندوق

طبقا للمادة (١٦٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات من بين المراجعين المقيدين فى السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على أن يكونا مستقلين عن بعضهما وعن كل من مدير الإستثمار وأى من الأطراف ذوى العلاقة بالصندوق، وبناء عليه فقد تم تعيين كل من:

١- مراقب الحسابات
الأستاذ: رشاد كامل حسنى
المكتب: مصطفى شوقى (Mazars)
رقم سجل الهيئة: (٧٣)
العنوان:١٥٣ شارع محمد فريد برج بنك مصر – القاهرة
التليفون: ٠٢-٢٣٩١٧٢٩٩/٠٢-٢٣٩٠١٨٩٠

٢- مراقب الحسابات
الأستاذ: سعيد محمد جمعة
المكتب: وحيد عبد الغفار (Baker Tilly)
رقم سجل الهيئة: (٣١١)
العنوان: زهراء المعادى.ش٦١.ق١١.الشطر العاشر.المعادى–القاهرة
التليفون: ٠٢-٢٣١٠١٠٣٢/٠٢-٢٣١٠١٠٣١

ويقر كلا من مراقبى الحسابات وكذا لجنة الإشراف المسئولة عن تعيينهما باستيفائهما لكافة الشروط ومعايير الإستقلالية المشار إليها بالمادة (١٦٨) من اللائحة التنفيذية.

إلتزامات مراقبى الحسابات

أ. مراقبا الحسابات لهما الحق فى الإطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الأصول ويلتزم كل منهما بمعايير المراجعة المصرية وبإعداد تقرير بنتائج المراجعة. ويجب أن يعد مراقبا الحسابات تقريرا مشتركا وفى حالة الإختلاف فيما بينهما يتم توضيح أوجه الخلاف ووجهة نظر كل منهما.
ب. يلتزم مراقبا الحسابات بمراجعة القوائم المالية فى نهاية كل سنة مالية ويتم إصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية مرفقا بها تقريرا عن نتيجة مراجعتها موضحا بها أوجه الخلاف بينهما إن وجد ويلتزم كل مراقب حسابات على حدى بأن يعد تقريرا سنويا (خطاب الإدارة) يتضمن النتائج والملاحظات التى إنتهى إليها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.
ت. يلتزم مراقبا حسابات الصندوق بإجراء فحص دورى محدود كل ثلاثة أشهر للقوائم المالية للصندوق والتقارير ربع السنوية عن نشاط الصندوق ونتائج اعماله عن هذه الفترة ويتعين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أيه تعديلات هامة او مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغى إجرائها، وكذا بيان مدى إتفاق أسس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة وثائق الإستثمار خلال

الهيئة العامة للرقابة المالية
صادر برقم
التاريخ

الفترة موضع الفحص تماشيا مع الإرشادات الصادرة عن الهيئة فى هذه الصدد.

ث. يلتزم مراقبا حسابات الصندوق بإجراء فحص شامل على القوائم المالية نصف السنوية والسنوية وإعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبينا عما إذا كان المركز المالى للصندوق يعبر فى كل جوانبه عن المركز المالى الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه فى نهاية الفترة المعد عنها التقرير.

البند الخامس عشر : مدير الإستثمار

الإسم : مصر المالية للإستثمارات

الشكل القانونى : شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

الترخيص من الهيئة : رقم (٥٨٦) بتاريخ ٢٠١٠/٠٦/٢٢.

السجل التجارى : رقم (٥٩٨٠٧).

رأسمال الشركة : بلغ رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل مبلغ ٤,٢٠ مليار جنيه مصرى.

عنوان الشركة : مبنى بنك مصر – الدور الثانى– الحى المالى– القرية الذكية – طريق مصر اسكندرية الصحراوى – الجيزة.

أعضاء مجلس الإدارة :

١) السيد الأستاذ / محمد محمود الإتربى	رئيس مجلس الإدارة – ممثلاً عن بنك مصر
٢) السيد الأستاذ / أحمد محيى الدين ابو العز	عضو مجلس الإدارة – ممثلاً عن صندوق التأمينات والمعاشات الخاص بالعاملين ببنك مصر
٣) السيدة الدكتورة / سوزان فؤاد حمدي	عضو مجلس الإدارة – ممثلاً عن شركة مصر أبو ظبى للإستثمارات العقارية
٤) السيد الأستاذ / عاكف عبد اللطيف محمد المغربي	عضو مجلس الإدارة
٥) الأستاذ الدكتور / على فهمي الصعيدي	عضو مجلس الإدارة
٦) السيد الأستاذ / محمد على الحمامصى	عضو مجلس الإدارة
٧) السيد الأستاذ / أحمد حسن النحاس	عضو مجلس الإدارة
٨) السيد الأستاذ / محمد أشرف رمزي	عضو مجلس الإدارة
٩) السيدة الأستاذة / مها هبة عنايت الله	عضو مجلس الإدارة
١٠) السيد الأستاذ / محمد شريف شرف	عضو مجلس الإدارة المنتدب

هيكل المساهمين :

١) بنك مصر	% ٩٩,٩٩
٢) شركة مصر أبوظبى للإستثمارات العقارية	% ٠,٠٠٠٠٦٨
٣) صندوق التأمين والمعاشات	% ٠,٠٠٠٠٦٨

الإفصاح عن مدى إستقلالية مدير الإستثمار :

يقر مدير الإستثمار وكذا لجنة الإشراف المسئولة عن تعيينه بإستقلاله عن الصندوق وعن أى من الأطراف ذوى العلاقة بالصندوق.

تاريخ العقد المحرر بين الصندوق ومدير الإستثمار :

تم تحرير عقد إدارة صندوق بنك مصر الثالث بين مدير الإستثمار (شركة مصر المالية) وبنك مصر بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٣.

خبرات الشركة :

شركة مصر المالية للإستثمارات هى إحدى شركات بنك مصر، تأسست فى عام ٢٠١٠ بهدف تكوين وإدارة مختلف أنواع صناديق ومحافظ الإستثمار وتدير صندوق إستثمار بنك مصر الأول بإصداريه الأول والثانى وصندوق بنك مصر الثالث – إكستريور سابقا بالإضافة إلى محافظ إستثمار أخرى خاصة ببنك مصر.

المراقب الداخلى لمدير الإستثمار :

طبقا للمادة (١٨٣ مكرر ٢٤) من لائحة القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ يجب أن يكون للشركة مراقب داخلى وقد تم تعيين:

السيد / محمد سيد عبد السلام

العنوان / مبنى بنك مصر – الدور الثانى– الحى المالى– القرية الذكية – طريق مصر اسكندرية الصحراوى – الجيزة.

التليفون / ٠٢ – ٣٥٣٧٠٨٣٠

إلتزامات المراقب الداخلى :

١–الإلتزام بالإحتفاظ بملف لجميع شكاوى وبما تم إتخاذه من إجراءات لمواجهة هذه الشكاوى مع إخطار الهيئة بالشكاوى التى لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها.

٢–الإلتزام بإخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بكل مخالفة للقانون وأى مخالفة لنظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص مخالفة القيود المتعلقة بالسياسة الإستثمارية للصندوق وذلك إذا لم يقم مدير الإستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.

٣–الإلتزام بموافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التى تفصح عن المركز المالى للصندوق وأن تكون معتمدة من الجهة المؤسسة، مدير الإستثمار ومراقبى حسابات الصندوق.

مجموعة العمل المسئولة عن إدارة الصندوق :

١–الأستاذ / محمد مصطفى فهمى – مدير الاستثمار

٢–الأستاذ / وائل محمد أمين – نائب مدير صناديق استثمار

الهيئة العامة للرقابة المالية
صادر رقم:
التاريخ
المرفقات:

٣- الأستاذ / مايكل عريان - مساعد مدير - إدارة الاستثمار في سوق المال

إلتزامات مدير الإستثمار :

على مدير الإستثمار الإلتزام بكافة القواعد التى تحكم النشاط وفقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وعلى الأخص ما يلى :

- ✓ التحرى عن الموقف المالى للشركات المصدرة للاوراق التى يستثمر الصندوق أمواله فيها.
- ✓ مراعاة الإلتزام بضوابط الإفصاح عن أية أحداث جوهرية بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الإستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله .
- ✓ الإحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة إستثماراته.
- ✓ إمساك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.
- ✓ إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقديمها لمجلس إدارة الصندوق على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقبي حسابات الصندوق المقيدين بالسجل المعد لذلك بالهيئة .
- ✓ إخطار كل من الهيئة ومجلس إدارة الصندوق باى تجاوز لحدود أو ضوابط السياسة الإستثمارية المنصوص عليها في اللائحة فور حدوثها وازالة أسبابها خلال مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ حدوثها ويجوز لمدير الإستثمار أن يطلب من الهيئة مد هذه المهلة فى حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.
- ✓ موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله ومركزه المالى.
- ✓ وفى جميع الأحوال يلتزم مدير الإستثمار ببذل عناية الرجل الحريص في إدارته لإستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق فى كل تصرف أو إجراء.

يحظر على مدير الإستثمار القيام بجميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذى يدير نشاطه كما يلى:

- ✓ إتخاذ أى إجراء أو ابرام أي تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصلحته أو مصلحة أي صندوق آخر يديره أو مصلحة المستثمرين في الصندوق او المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسبقة وفقاً للأحكام الواردة بهذا الفصل (مادة ١٨٣ مكرر "٢٠".
- ✓ البدء فى إستثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الإكتتاب فى وثائقه، ويكون له إيداع أموال الإكتتاب فى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى وتحصيل عوائدها.
- ✓ شراء أوراقٍ مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية فى مصر او فى الخارج أو مقيدة فى بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية.
- ✓ إستثمار أموال الصندوق فى شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم بشهر إفلاسها.
- ✓ إستخدام أموال الصندوق فى تأسيس شركات جديدة فيما عدا صناديق الملكية الخاصة، أو الصناديق العقارية أو صناديق رأس مال المخاطر.
- ✓ إستثمار أموال الصندوق فى شراء وثائق إستثمار لصندوق آخر يديره، إلا فى حالة الصناديق القابضة أو صناديق أسواق النقد.
- ✓ تنفيذ العمليات من خلال أشخاص مرتبطة دون إفصاح مسبق لمجلس إدارة شركة الصندوق، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك.
- ✓ التعامل على وثائق إستثمار الصندوق الذى يديره إلا فى الحدود ووفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة.
- ✓ القيام بأية اعمال او تصرفات لا تهدف إلا الى زيادة العمولات أو المصروفات او الأتعاب أو إلى تحقيق كسب أو ميزه له أو لمديريه أو العاملين لديه.
- ✓ طلب الإقتراض فى غير الأغراض المنصوص عليها فى نشرة الإكتتاب.
- ✓ نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية.

وفى جميع الأحوال يحظر على مدير الإستثمار القيام بأى من الأعمال أو الأنشطة التى يحظر على الصندوق القيام بها أو التى يترتب عليها الإخلال بإستقرار السوق أو الإضرار بحق حملة الوثائق.

تعامل مدير الإستثمار والعاملين لديه على وثائق الصندوق :

١. وفقا للمادة (١٨٣ مكرر ٢١) يجوز لمدير الإستثمار أن يستثمر فى وثائق إستثمار الصندوق الذى يديره عند طرحها للإكتتاب، على أن يكون ذلك لحسابه الخاص وأن يلتزم ببيع هذه الوثائق المكتتب فيها وفقا للضوابط التالية:-

- ❖ تجنب أى تعارض فى المصالح عند التعامل مع الأوراق.
- ❖ عدم التعامل على الوثائق التى قد توفرت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنة بالسوق.
- ❖ إمساك سجل خاص لتعامل العاملين من قبل المراقب الداخلى بالشركة.

٢. لا يجوز لمدير الإستثمار أو المديرين والعاملين به التعامل على وثائق صندوق بنك مصر الثالث ذو العائد التراكمى بعد طرحه إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقا للضوابط الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٩ لسنة ٢٠١٤).

البند السادس عشر : شركة خدمات الإدارة

الإسم : الشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة

الشكل القانوني : شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

الهيئة العامة للرقابة المالية
صادر برقم :
التاريخ :
المرفقات :

الترخيص من الهيئة : رقم (٦٠٩) بتاريخ ٢٠١٠/١١/١١.
السجل التجارى : رقم (٦٥٠٨٣).
عنوان الشركة : أبراج النيل – البرج الجنوبى – الدور السابع – ٢٠٠٥ أ – رملة بولاق – محافظة القاهرة.
أعضاء مجلس الإدارة :

١) السيدة/ شرين فتحي فاضل	عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب
٢) السيدة / مني عادل بركات	رئيس مجلس الإدارة
٣) السيد / أحمد حسين عبد المجيد عمر	عضو مجلس إدارة
٤) السيد/ محمد عبد المنعم عمران	عضو مجلس إدارة (عضو غير تنفيذي مستقل)
٥) السيدة/ ياسمين إبراهيم حسن	عضو مجلس إدارة (عضو غير تنفيذي مستقل)

هيكل المساهمين :

١) شركة بلتون المالية القابضة	٢٠ %
٢) شركة فوراي كابيتال للإستثمار	٢٦,٦٧ %
٣) الأستاذ / حسين أحمد عمر	٢٥ %
٤) الأستاذ / يحيي أحمد عمر	٢٥ %
٥) الأستاذ / أحمد حسين عبد المجيد عمر	٣,٣٣ %

الإفصاح عن مدى إستقلالية مدير الإستثمار :

- ويقر كلا من شركة خدمات الإدارة وكذا لجنة الإشراف المسئولة عن تعيينها وكذلك مدير الإستثمار بأن شركة خدمات الإدارة مستقلة عن الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار وكافة الاطراف المرتبطة بالصندوق وفقا للمعايير المنصوص عليها فى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الإستثمار.
- يتعين على شركة خدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار الإلتزام بما يلي فيما يخص تقييم الأصول والأوراق المالية التي تستثمر فيها صناديق الإستثمار وذلك في غير الحالات الواردة بالمادة الثانية من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٣٠) لسنة ٢٠١٤:

(أ) الأسهم المقيدة بالبورصة تقيم على أساس أسعار الإقفال السارية فى نهاية جلسة يوم التقييم على أنه يجوز في حالة الأسهم التي لايوجد لها أسعار سوقية معلنة وقت تقييمها أو مضى على آخر سعر معلن ثلاثة أشهر أو تداولاتها محدودة وغير نشطة أن يتم التقييم بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.
(ب) وثائق الإستثمار في صناديق الإستثمار الأخري تقيم على أساس أخر قيمة إستردادية معلنة أو تقييم للوثيقة.
(ج) أذون الخزانة تقيم طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليه الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس الشراء.
(د) السندات تقيم وفقا لتبويب هذا الإستثمار إما لغرض الإحتفاظ أو المتاجرة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.
(هـ) شهادات الإدخار البنكية وشهادات الإستثمار تقيم طبقا لسعر الشراء مضافاً إليه العائد المستحق عن الفترة من تاريخ الشراء أو أخر تاريخ صرف العائد أيهما أقرب وحتى يوم التقييم.

إلتزامات شركة خدمات الإدارة وفقا للائحة التنفيذية :

١. إعداد بيان يومى بعدد الوثائق القائمة لصندوق الاستثمار المفتوح ويتم الافصاح عنه فى نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به فى المواعيد التى تحددها.
٢. حساب صافى قيمة الوثائق للصناديق المفتوحة والمغلقة.
٣. قيد المعاملات التى تتم على وثائق الاستثمار غير المقيدة بالبورصة.
٤. تقيم الاصول والأوراق المالية للصناديق غير المقيدة فى البورصة التى تستثمر فيها الصناديق الأخرى أموالها بشكل دورى لا يقل عن مرة كل ثلاثة اشهر، مع مراعاة تعيين مقيم متخصص ومستشار مالى لتقييم الأصول أو الأوراق المالية التى يصدر بتحديدها وضوابط تقييمها قرار من مجلس ادارة الهيئة.
٥. تلتزم الشركة باعداد وحفظ سجل آلى بحاملى الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبته فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية فى هذا السجل:
   أ. عدد الوثائق وبيانات ملاكها تشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعى ورقم السجل التجارى بالنسبة للشخص الاعتبارى.
   ب. تاريخ القيد فى السجل الآلى.
   ت. عدد الوثائق التى تخص كلا من حملة الوثائق بالصندوق.
   ث. بيان عمليات الإكتتاب والشراء والإسترداد الخاصة بوثائق الإستثمار.
   ج. عمليات الإسترداد وبيع الوثائق وفقا للعقد المبرم مع مدير إستثمار الصندوق المفتوح.

وفى جميع الأحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة ببذل عناية الرجل الحريص فى قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والتزامات الصندوق وحساب صافى قيمة الوثائق.

البند السابع عشر : الاكتتاب فى الوثائق

- يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين ١,٠٠٠,٠٠٠ (مليون) وثيقة قابل للزيادة إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠ مليون وثيقة (فقط إثنان مليون) وثيقة بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة البنك المركزى المصرى والهيئة العامة للرقابة المالية.

١. أحقية الإستثمار

يجوز للمصريين والأجانب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين الإكتتاب في (شراء) وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة.

٢. البنك متلقي الإكتتاب

يتم الإكتتاب فى الوثائق خلال بنك مصر وفروعه والمرخص له بتلقى الإكتتابات.

٣. الحد الأدنى والأقصى للإكتتاب

الحد الأدنى للإكتتاب وثيقة واحدة ولا يوجد حد أقصى للإكتتاب فى وثائق الإستثمار التى يصدرها الصندوق سواء للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

٤. القيمة الاسمية للوثيقة

تم تجزئة الوثيقة فى تاريخ ٢٣ إبريل ٢٠٠٦ إلى عشرة وثائق وتعديل القيمة الإسمية من ١,٠٠٠ (ألف جنيه مصرى) إلى ١٠٠ (مائة جنيه مصرى).
القيمة الإسمية للوثيقة ١٠٠(مائة جنيه مصرى) يتم الإكتتاب فيها بالجنيه المصري كما يتم الشراء والإسترداد بالجنيه المصري.

٥. كيفية الوفاء بالقيمة البيعية للوثيقةالمكتتب فيها/المشتراه

- يجب على كل (مكتتب)/مشترى أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة نقدا بنفس عملة الصنوق فور التقدم للإكتتاب أو الشراء طرف بنك مصر.
- يلتزم البنك متلقى الإكتتاب/الشراء بإجراء قيد دفترى فى السجلات لقيد تلك العمليات ويلتزم بموافاة العميل بإشعار يبين قيمة الوثائق المكتتب فيها/المشتراه وعددها، بما لا يخل بدور شركة خدمات الإدارة الأصيل فى إمساك سجل حملة الوثائق.
- يتم الإكتتاب فى/شراء وثائق إستثمار الصندوق بموجب مستخرج إلكترونى لشهادة الإكتتاب مختومة بخاتم البنك وموقع عليها من المختص بالبنك الذى تلقى قيمة الإكتتاب متضمنة البيانات المشار إليها بالمادة (١٥٦) من اللائحة التنفيذية.
- لا يتقاضى البنك أو المدير أى مصروفات أو عمولات عند الإكتتاب.

٦. المدة المحددة لتلقى الإكتتاب

يفتح باب الإكتتاب في وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق بعد إنقضاء ١٥(خمسة عشر) يوما من تاريخ النشر في صحيفتين يوميتين واسعتى الإنتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية لنشرة الإكتتاب و لمدة شهرين ويجوز غلق باب الإكتتاب بعد مضى ١٠ (عشرة) أيام من فتح باب الإكتتاب و قبل مضى المدة المحددة إذا تمت تغطية كامل قيمة الإكتتاب.

٧. طبيعة الوثيقة من حيث الإصدار

تخول الوثائق للمستثمرين حقوقا متساوية من قبل الصندوق ويشارك حاملوها فى الأرباح والخسائر الناتجة عن إستثمارات الصندوق كل بنسبة ما يمتلك من وثائق وكذلك الأمر فيما يتعلق بصافى أصول الصندوق عند التصفية.

٨. حالات تغطية الإكتتاب

- فى حالة إنتهاء المدة المحددة للإكتتاب دون تغطية الوثائق المطروحة بالكامل جاز للجنة الإشراف على الصندوق خلال ثلاثة أيام من تاريخ إنتهائها أن تقرر الإكتفاء بما تم تغطيته على ألا يقل عن ٥٠% من مجموع الوثائق المطروحة وبشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين فى الوثائق وإلا أعتبر الإكتتاب لاغيا، ويلتزم البنك متلقى الإكتتاب بالرد الفورى لمبالغ الإكتتابات شاملة مصاريف الإصدار إن وجدت.
- وإذا زادت طلبات الإكتتاب عن عدد الوثائق المطروحة، جاز لمدير الإستثمار تعديل قيمة الأموال المراد إستثمارها بما يستوعب طلبات الإكتتاب الزائدة بشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين فى الوثائق وبمراعاة النسبة بين رأس مال شركة الصندوق والأموال المستثمرة فيه.
- فإذا ترتب على هذا التعجيل تجاوز الحد الأقصى للأموال المراد إستثمارها فى الصندوق والمنصوص عليه فى المادة (١٤٧) من هذه اللائحة، يتم تخصيص الوثائق المطروحة على المكتتبين بنسبة ما إكتتب به كل منهم مع جبر الكسور التى تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين.
- ويتم الإفصاح عن نسبة الوثائق المكتتب فيها وعدد المكتتبين عن طريق النشر بذات طريقة نشر نشرة الإكتتاب.

البند الثامن عشر : أمين الحفظ

في ضوء ما نص عليه القانون في وجوب أن يعهد الصندوق بمهام أمين الحفظ إلى جهة مرخص لها بمزاولة مهام أمناء الحفظ فقد تم التعاقد مع بنك مصر كأمين حفظ للأوراق المالية المستثمر فيها من قبل الصندوق وفقاً للقواعد الموضحة بالسياسة الإستثمارية طبقاً للترخيص الصادر له من الهيئة لمباشرة نشاط أمناء الحفظ.

~~وطبقاً لأحكام المادة (١٦٥) من اللائحة التنفيذية فإن أمين الحفظ من غير المرتبطين بأي من الشركة المؤسسة للصندوق أو مدير الإستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو أي من الأطراف المرتبطة بهما~~ ويقوم أمين الحفظ ولجنة اشراف الصندوق ومدير الاستثمار بأداء أمين الحفظ بتوافر به الضوابط المشار إليها بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٤٧ / ٤١٤ / س بتاريخ

التزامات أمين الحفظ

١. حفظ الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.

الهيئة العامة للرقابة المالية
صادر رقم :
التاريخ :
/ /
المرفقات :

٢. تقديم بياناً دورياً عن هذه الأوراق المالية للهيئة كل ثلاثة أشهر.
٣. تحصيل عوائد الأوراق المالية التى يساهم فيها الصندوق.
٤. الإلتزام بكافة القواعد التي تصدرها الهيئة في هذا الشأن.

البند التاسع عشر : جماعة حملة الوثائق

أولا : جماعة حملة الوثائق ونظم عملها :

تتكون من حملة وثائق صندوق الإستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويتبع في تكوينها واجراءات الدعوة لإجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في القانون واللائحة بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى، ويتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانونى لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (٧٠)، والفقرتين الأولى والثالثة من المادة (٧١) من اللائحة، وتحدد شركة الصندوق ممثل لها لحضور اجتماعات الجماعة والتصويت على قراراتها فى حدود عدد الوثائق التى تملكها مقابل رأس مال الصندوق وفقاً لأحكام المادة (١٤٢).

وتختص الجماعة بالنظر في إقتراحات مجلس إدارة الصندوق فى الموضوعات التالية :

١. تعديل السياسة الإستثمارية للصندوق.
٢. تعديل حدود حق الصندوق فى الاقتراض.
٣. الموافقة على تغيير مدير الإستثمار.
٤. اجراء أيه زيادة فى أتعاب الادارة ومقابل الخدمات والعمولات، وأيه زيادة فى الأعباء المالية التى يتحملها حملة الوثائق.
٥. الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التى قد تنطوى على تعارض فى المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة.
٦. تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
٧. تعديل أحكام إسترداد وثائق الصندوق.
٨. الموافقة على تصفية أو مد أجل الصندوق قبل إنقضاء مدته.
٩. تعديل مواعيد إسترداد الوثائق فى حالة زيادة المدة التى يتم فيها الإسترداد والمنصوص عليها فى نشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات بحسب الأحوال.

وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبنود (١ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) فتصدر بأغلبية ثلثى الوثائق الحاضرة.

وفى جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة.

الممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق :

يكون لجماعة حملة الوثائق لصندوق بنك مصر الثالث ممثل قانونى من بين أعضائها وقد تم تعيين الأستاذ / أيوب فوكيه سدراك ممثلا قانونيا اعتبارا من ٢٠١٤/٩/١ لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا والسيد / فتحى حسين عبد السميع نائبا عنه فى حالة غيابه.

البند العشرون: شراء وإسترداد الوثائق

إسترداد الوثائق الأسبوعي

-يجوز لصاحب الوثيقه أو الموكل عنه قانونا إسترداد بعض أو كل قيمة وثائق الإستثمار خلال ساعات العمل الرسمية التي حددها بنك مصر بيوم العمل قبل الأخير من كل أسبوع (الأربعاء) عن طريق أي فرع من فروع بنك مصر.

-تتحدد قيمه الوثائق المطلوب إستردادها على أساس نصيب الوثيقة فى صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق فى نهاية يوم العمل الأخير من الاسبوع وفقا للمعادلة المشار اليها بالبند الخاص بالتقييم الدورى رقم (٢٣) والتى يتم الإعلان عنها أسبوعيا.

-يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها على أساس نصيب صافى القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من كل أسبوع.

-يتم خصم قيمه الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الصندوق إعتباراً من يوم العمل المصرفي الأول من كل أسبوع.

-يخصم من القيمة الإستردادية للوثائق مصاريف إسترداد مقدارها ١% (واحد فى المائة) وتورد لحساب الصندوق.

-يتم استرداد الوثائق بتسجيل الوثائق المسترده فى سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الادارة بنك مصر بالاضافة إلى إثبات تلك العمليات بسجلات بنك مصر

الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد:

يجوز للجنة الإشراف على الصندوق، بناء على إقتراح مدير الإستثمار، في الظروف الإستثنائية التى يقرر فيها أن السداد النسبي أو وقف الإسترداد مؤقتا وفقا للشروط تحددها نشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات، ولا يكون القرار نافذا إلا بعد إعتماد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الإسترداد للحالة الإستثنائية التي تبرره.

وتعد الحالات التالية ظروفا إستثنائية:

١. تزامن طلبات الإسترداد من الصندوق وبلوغها حدًا كبيرًا يعجز معها مدير الإستثمار عن الإستجابة لها.
٢. عجز مدير الإستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق إلى مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادته.
٣. حالات القوة القاهرة.

ولا يجوز لمدير الإستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الإسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.

ويلتزم مدير الإستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد وفقاً لوسيلة الإخطار المحددة بنشرة الإكتتاب أو مذكرة

المعلومات، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الإسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف.

ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الإستثمار بإنتهاء فترة إيقاف عمليات الإسترداد.

شراء الوثائق الأسبوعي

- يتم تلقي طلبات شراء وثائق الإستثمار الجديدة خلال ساعات العمل الرسمية يوم العمل قبل الأخير من كل أسبوع (الأربعاء) لدى بنك مصر و يتم سداد المبلغ المراد إستثماره فى الصندوق مع طلب الشراء على أن يتم إيداعه فى حساب العميل بمجرد سداده .
- يتم تسوية قيمة الوثائق المطلوب شرائها على أساس نصيب الوثيقة فى صافى القيمة السوقية لأصول الصندوق فى نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع وفقا للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدورى رقم (٢٣) والتى يتم الإعلان عنها أسبوعياً بفروع البنك.
- تتم إضافة قيمة الوثائق الجديدة المشتراه إعتبارا من بداية يوم الإصدار وهو بداية يوم العمل الأول من كل أسبوع (الأحد) اللاحق لأمر الشراء
- يكون للصندوق حق إصدار وثائق إستثمار جديدة مع مراعاه أحكام المادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية و ضوابط الهيئة بشأن زيادة حجم الصندوق.
- يتم شراء وثائق إستثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق المشتراه فى سجل حمله الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.

البند الحادى و العشرون: الإقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد

يحظر على صندوق بنك مصر الثالث الإقتراض إلا لمواجهة طلبات الإسترداد وفقاً للضوابط التالية:

- أن لا تزيد مدة القرض على إثنى عشر شهرا.
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض ١٠ % من قيمة وثائق الإستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
- أن يتم بذل عناية الرجل الحريص بالإقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق.

وكذا متى توافرت الشروط التالية:

- بعد إستخدام كافة الأدوات المالية القابلة إلى تحويل إلى نقدية لمقابلة طلبات الإسترداد.
- إنخفاض تكلفة الإقتراض عن تكلفة تسييل إستثمارات الصندوق القائمة ويتحدد ذلك بناءاً على تقرير معد من مدير الإستثمار ويتم الموافقة عليه من لجنة الاشراف على الصندوق.
- يتم الاقتراض من أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.

البند الثانى و العشرون: وسائل تجنب تعارض المصالح

- مراعاة كافة الاحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ وعلى الأخص الواردة بالمادة (١٧٢) وكذا الأعمال المحظور على مدير الإستثمار القيام بها الواردة بالمادة (١٨٣ مكرر ٢٠) من ذات اللائحة التنفيذية والمشار اليها بالبند (١٥) من هذه النشرة.
- يلتزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الإستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوى العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراعاة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.
- لا يجوز لمدير الإستثمار أو المديرين والعاملين لديه التعامل على وثائق الصندوق بعد طرحة الا بعد الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق والتقدم للهيئة للحصول على موافقتها وفقا للضوابط الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٩ لسنة ٢٠١٤).
- يقوم مدير الاستثمار والعاملين لديه وشركة خدمات الادارة والعاملين بها عند الرغبة فى إسترداد الوثائق المكتتب فيها عند تاسيس الصندوق او المشتراه بالافصاح المسبق بفترتين إسترداد على الأقل للجهة متلقية طلبات الإسترداد على أن يتم تنفيذ طلبات الإسترداد بذات الشروط الواردة بهذه النشرة.
- يلتزم مدير الإستثمار بالإفصاح بالقوائم المالية ربع السنوية عن كافة التعاملات على الأدوات الإستثمارية والأوعية الإدخارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة وكذا عن كافة الأعباء المالية التي تم سدادها لأي من الأطراف ذوي العلاقة.
- يلتزم مدير الإستثمار بالافصاحات المشار إليها بالبند التاسع من هذه النشرة.
- يلتزم مدير الإستثمار بالإفصاح عن الأحداث الجوهرية التى تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه لكل من الهيئة العامة للرقابة المالية وحملة الوثائق.

البند الثالث و العشرون: التقييم الدورى

يتحديدقيمة الوثيقة على أساس نصيب الوثيقة من صافى قيمة أصول الصندوق فى نهاية أخر يوم عمل مصرفى من الأسبوع السابق ويتم تقييم صافى أصول الصندوق على النحو التالي

(أ) إجمالي القيم التالية:

١- إجمالي النقدية بخزينة الصندوق والحسابات الجارية و حسابات الودائع بالبنوك.
٢- إجمالى الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة علي التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.
٣- يضاف إليها قيمة الإستثمارات المتداولة في الأوراق المالية كالآتي:

- أوراق مالية مقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم، وفى حالة تعدد أسعار التداول في ذلك اليوم فيتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال في هذا اليوم على أنه يجوز لمدير الإستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقوم بتقييم الأوراق المالية المشار إليها وفقا لما تقضى به معايير المحاسبة المصرية ويقره

مراقبا الحسابات.

- يتم تقييم وثائق الإستثمار في صناديق البنوك وشركات التأمين الأخرى على أساس أخر قيمة إستردادية معلنة.
- قيمة أذون الخزانة مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتي يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب علي أساس سعر الشراء.
- قيمة شهادات الإدخار البنكية مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من تاريخ الشراء و أخر كوبون أيهما أقرب وحتى يوم التقييم.
- قيمة السندات الحكومية مقيمة طبقا لسعر الإقفال الصافى (سعر الإقفال بعد خصم الفائدة المستحقة عن الفترة من أخر يوم صرف الكوبون حتى أخر يوم تنفيذ) مضافا إليها العوائد المستحقة عن الفترة من أخر كوبون وحتى يوم التقييم.
- قيمة السندات وصكوك التمويل التي تصدرها الشركات مقيمة طبقا لسعر الإقفال الصافى مضافا إليها العوائد المستحقة عن الفترة من أخر كوبون وحتى يوم التقييم.
- يضاف إليها قيمة باقى عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصوما منها ما تم إستهلاكه وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.
- يضاف إليها قيمة الأصول من أوراق مالية (بعد خصم المخصصات اللازمة إن وجدت).
- يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة والتي يجرى التعامل عليها مرة كل أسبوعين على الأقل بأخر سعر تداول ما لم تكن قيمة الورقة طبقاً لأحد طرق التقييم المقبولة أقل فيتم التقييم بالقيمة الأقل.
- يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة و التى لا يجرى تعامل عليها مرة كل أسبوعين بالتكلفة أو القيمة طبقاً لأحد طرق التقييم المقبولة أيهما أقل ولأغراض التقييم تستخدم أسعار السوق المصرفية الحرة عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصرى للأوراق المالية الأجنبية والمصرية الصادرة بعملة أجنبية .
- يتم تقييم الأوراق المالية الأجنبية والمصرية الصادرة بعملة أجنبية عن طريق إستخدام أسعار السوق الحرة عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.
- يتم تقييم باقي عناصر الأصول والإلتزامات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

(ب) يخصم من إجمالي القيم السالفة ما يلي:

١- إجمالي الإلتزامات التي تخص الفترة السابقة علي التقييم و التي لم يتم خصمها بعد.

٢- حسابات البنوك الدائنة والمخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة والناتجة عن توقف مصدر السندات أو صكوك التمويل عن السداد خلال الفترة كما تم الذكر سالفاً بما يتفق ومعايير المحاسبة المصرية وأي التزامات متداولة أخرى.

٢- نصيب الفترة من كافة الأعباء المالية المشار إليها بالبند رقم (٢٦) من هذه النشرة ومصروفات التأسيس وكذا نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدما للحصول على منافع إقتصادية مستقبلية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

(ج) الناتج الصافي (ناتج المعادلة):

يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين علي إجمالى عدد وثائق الإستثمار القائمة في نهاية كل يوم عمل مصرفي.

البند الرابع و العشرون: أرباح الصندوق والتوزيعات

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التى يتم إعدادها بغرض تحديد صافى ربح أو خسارة الفترة المعد عنها القوائم المالية ويتم تصوير قائمة الدخل وفقا للنماذج الإسترشادية الواردة بمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن قائمة دخل الصندوق الإيرادات التالية :

- التوزيعات المحصلة نقدا أو عينا والمستحقة نتيجة إستثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
- العوائد المحصلة وأى عوائد أخرى مستحقة عن الفترة نتيجة إستثمار اموال الصندوق.
- صافى الزيادة الرأسمالية فى قيمة وثائق استثمار صناديق البنوك والسندات.
- صافى الأرباح (الخسائر) الناتجة خلال الفترة عن بيع الأوراق المالية.
- الأرباح (الخسائر) الناتجة عن الزيادة أو (النقص) في صافى القيمة السوقية للأوراق المالية.

وللوصول لصافى الربح يجب خصم ما يلي:

- نصيب الفتره من أتعاب وعمولات البنك ومدير الإستثمار وشركه خدمات الإداره.
- المخصصات التى يتم تكوينها لمواجهه الحالات الخاصه الناتجه عن توقف مصدر السندات او صكوك التمويل عن السداد.
- المصروفات الفعلية المباشرة وتشمل التسويق والإعلان والمطبوعات والنشر والمصروفات البنكية ورسوم الحفظ وأتعاب مراقبى الحسابات ومصاريف الجهات الحكومية مثل الهيئة العامة لسوق المال ومصروفات التمويل وعمولات السمسرة وأى فوائد وضرائب مستحقة.
- مخصصات تقلبات أسعار السوق.

توزيع الأرباح :

- يوزع الصندوق دخلاً دورياً على حملة الوثائق كل ستة أشهر ويتم توزيع نسبة لا تزيد عن ٩٠% من صافي الأرباح ويعاد إستثمار ما لم يوزع فى الصندوق وفقا لرؤية مدير الإستثمار.
- تصرف أرباح الوثيقة فى شهر يناير وشهر يوليو من كل عام .
- تتكون الأرباح القابلة للتوزيع من الكوبونات المحصلة والمستحقة والعوائد المحصلة والمستحقة وأى عوائد أخرى.
- يتم توزيع الأرباح بناءا على تقييم تمت مراجعته من قبل مراقبى حسابات الصندوق ويتم عرضه على لجنة الإشراف.

- يتم إعتماد قواعد توزيع الأرباح المقترحة من مجلس إدارة بنك مصر بصفته القائم بأعمال الجمعية العمومية المشار إليه بالمادة (١٦٢) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٩٩٢/٩٥ وذلك فى ضوء الإختصاصات الواردة بالمادة (١٧٦) من ذات اللائحة الخاصة بصناديق إستثمار البنوك.

البند الخامس و العشرون: إنهاء الصندوق وتصفيته

- طبقا للماده (١٧٥) من اللائحة التنفيذية ينقضي الصندوق إذا انتهت مدته ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الغرض الذي أسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه.
- ولا يجوز تصفية أو مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتم أخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انقضاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج تصفيه أصول الصندوق على أصحاب الوثائق كل بمقدار نسبة الوثائق المملوكة له.

وتسري أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادرة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

البند السادس و العشرون: الأعباء المالية

عمولات مؤسس الصندوق :

- يتقاضى بنك مصر عمولات بواقع أربعة و نصف فى الألف (٠,٤٥ %) سنوياً يتم إحتسابها على أساس صافى قيمة أصول الصندوق وفقاً لأحدث تقييم معلن من مدير الاستثمار طبقاً لنشرة الإكتتاب تسدد على أقساط ربع سنوية.

أتعاب مدير الإستثمار:

- يتقاضى مدير الإستثمار اتعاب سنوية نظير ما يقوم به من أعمال لتكوين وإدارة الصندوق أتعاب إدارة أربعة ونصف فى الألف (٠,٤٥ %) سنوياً تسدد على أقساط شهرية مقدماً على أن يتم إحتسابها على أساس صافى قيمة أصول الصندوق وفقاً لأحدث تقييم معلن من مدير الإستثمار طبقاً لنشرة الإكتتاب عن الشهر السابق.
- تحتسب هذه الأتعاب كنسبة من صافى أصول الصندوق وتجنب يوميا وتدفع فى نهاية كل ثلاثة أشهر على أن يتم إعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبى حسابات الصندوق فى المراجعة الدورية.
- يتقاضى مدير الإستثمار أتعاب حسن الأداء بمعدل سبعة ونصف فى المائة (٧,٥ %) سنوياً تحتسب ربع سنوياً وتسدد فى نهاية كل سنة على أساس صافى أرباح الصندوق فى نهاية كل فترة ربع سنوية و التى تزيد عن سعر الفائدة السنوى لأذون الخزانة لمدة ٩١ يوماً بعد إعتمادها من مراقبى الحسابات – و على ألا يتم إحتساب هذه الأتعاب فى حالة إنخفاض قيمة الوثيقة عن قيمتها الإسمية ١٠٠ جنيه (مائة جنيه).
- تحتسب وتجنب هذه الأتعاب يوميا فى حساب مخصص لذلك الغرض ويتم الخصم والإضافة منه وفقا لهذه المقارنة بين العائد على الوثيقة منذ بداية العام وحتى اليوم موضع التقييم بالشرط الحدى لإستحقاق أتعاب حسن الأداء، وتدفع لمدير الإستثمار سنويا بعد إعتماد مراقبى الحسابات للمركز المالى فى نهاية العام على أن يتم إحتساب الفترة الأولى إعتبارا من بداية إستلام الصندوق وحتى نهاية السنة المالية التالية. وعلى أن يتم إعتماد هذه الأتعاب من مراقبى الحسابات فى المراجعة الدورية.

أتعاب شركة خدمات الإدارة:

- تتقاضى شركة خدمات الإدارة عمولات بواقع ٠,٠٠٠٥ (نصف فى العشرة آلاف) سنويا من صافى أصول الصندوق وتحتسب هذه العمولة وتجنب يوميا وتدفع فى أخر كل ٣ شهور على أن يتم إعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبى حسابات الصندوق فى المراجعة الدورية.

أتعاب أمين الحفظ:

يتقاضى أمين الحفظ (بنك مصر) العمولات التالية مقابل الخدمات الخاصة بالأوراق المالية وذلك كما يلى:

الخدمة	النسبة %
أجور الإيداع السنوية – الأوراق المالية – الشهادات والأوراق المالية الصادرة من بنوك أخرى" (وتقيد في أوائل كل سنة مالية للإيداعات القائمة في أخر العام المالي)	٠,٣ % (ثلاثة في الألف) بحد أدنى ١٠ جم (من القيمة السوقية فإذا لم تكن مدرجة بالبورصة تحتسب على أساس القيمة الإسمية)
صرف الكوبونات	٠,٥ % (خمسة في الألف) بحد أدنى ٣ جم وحد أقصى ٥٠٠ جم
أسهم مجانية	مجانا

أتعاب مراقبى الحسابات:

يتقاضى مراقبى الحسابات إجمالى اتعاب قدرها ٨٣,٠٠٠ جنيه مصرى (ثلاثة وثمانون ألف جنيه مصرى) غير شاملة الضرائب مجتمعين نظير مراجعة القوائم المالية السنوية والدورية وتحتسب هذه الأتعاب وتجنب وتسدد فى نهاية كل ٣ شهور.

أتعاب المستشار الضريبى:

تم تعيين السادة / مكتب بيكر تيلى – وحيد عبد الغفار وشركاه كمستشار ضريبى للصندوق وذلك نظير أتعاب سنوية قدرها ١٥,٠٠٠ جنيه (فقط خمسة عشر ألف جنيها مصريا لا غير) غير شاملة الضرائب وتحتسب وتجنب وتسدد بعد إعداد الإقرار الضريبى.

أتعاب لجنة الإشراف

تقدر الأعباء المالية للجنة الإشراف بمبلغ ٦٠,٠٠٠ جم سنويا (فقط ستون ألف جنيها).

أتعاب الممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق

تم تحديد مكافاة الممثل القانونى لجماعة حملة الوثائق بمبلغ ٤,٥٠٠ (أربعمة آلاف وخمسمائة جنيه) سنويا.

يتحمل الصندوق مصروفات أخرى

- يتحمل الصندوق مصاريف تأسيس الصندوق التى يتم تحميلها على السنة المالية الأولى طبقا لمعايير المحاسبة المصرية.
- مصروفات مقابل الخدمات المؤداة إلى الأطراف الأخرى مثل الهيئة العامة للرقابة المالية وشركة مصر للمقاصة.
- لا يتحمل حامل الوثيقة أى مصاريف للإصدار أو للإكتتاب أو التسويق.

البند السابع و العشرون: أسماء وعناوين مسئولى الإتصال

- بنك مصر وممثله

الدكتورة / سوزان فؤاد حمدى
العنوان / ١٥٣ شارع محمد فريد – القاهرة
تليفون / ٠٢-٢٧٩٦٣٩٠٩

- شركة مصر المالية للإستثمارات (مدير الإستثمار)

الأستاذ / محمد مصطفى فهمى
العنوان / مبنى بنك مصر – الدور الثانى– الحى المالى– القرية الذكية – طريق مصر اسكندرية الصحراوى – الجيزة.
تليفون / ٠٢-٣٥٣٧٠٨٣٠

- شركة مصر المالية للإستثمارات (المراقب الداخلي لصناديق الإستثمار)

الأستاذ / محمد سيد عبد السلام
العنوان / مبنى بنك مصر – الدور الثانى– الحى المالى– القرية الذكية – طريق مصر اسكندرية الصحراوى – الجيزة.
تليفون / ٠٢-٣٥٣٧٠٨٣٠

- الشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة (شركة خدمات الإدارة)

الأستاذ / مدحت فتحى
العنوان / أبراج النيل – البرج الجنوبى – الدور السابع – ٢٠٠٥ أ – رملة بولاق – محافظة القاهرة
تليفون / ٠٢-٣٣٠٨١٩٠٠

البند الثامن و العشرون: إقرار الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار

مدير الإستثمار والجهة المؤسسة ضامنان لصحة ما ورد في هذه النشرة من بيانات ومعلومات وأنها تتفق مع القواعد القانونية المنظمه للإكتتاب الوارده بقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنه ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادره تنفيذا لهما وأنها لاتخفى أيه معلومات أو بيانات كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المتوقعين فى هذا الإكتتاب.

مؤسس الصندوق

الإسم : الدكتورة / سوزان فؤاد حمدى
الصفة : رئيس قطاع الأسواق المالية والإستثمار – بنك مصر
التوقيع :
التاريخ :

مدير الإستثمار

الإسم : محمد مصطفى فهمى
الصفة : مدير الإستثمار
التوقيع :
التاريخ : ١١ يوليو ٢٠١٧

البند التاسع والعشرون: إقرار مراقبى الحسابات

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الإكتتاب في صندوق إستثمار بنك مصر الثالث ونشهد أنها تتوافق مع أحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و لائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

مراقب الحسابات

الإسم: رشاد كامل حسنى
المكتب: مصطفى شوقى (Mazars)
رقم سجل الهيئة: (٧٣)
العنوان:١٥٣ شارع محمد فريد برج بنك مصر – القاهرة
التاريخ:

مراقب الحسابات

الإسم: سعيد محمد جمعة
المكتب: وحيد عبد الغفار (Baker Tilly)
رقم سجل الهيئة: (٣١١)
العنوان: زهراء المعادى.ش٦١.ق١١.الشطر العاشر.المعادى–القاهرة
التاريخ: